CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

بيان صحفي

حظر

لا يجوز الاقتباس من محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم **4 أيلول/سبتمبر 2008، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش**

UNCTAD/PRESS/PR/2008/26*
Original: English

الأونكتاد يدعو إلى زيادة المعونة الإنمائية لدعم أهداف مكافحة الفقر، والاستثمار المنتِج، والقدرة على تحمُّل أعباء الديون

تقرير التجارة والتنمية لعام 2008 يسلِّط الضوء على أوجه القصور التي تشوب سياسات المعونة وتدابير تخفيف أعباء الديون

جنيف، 4 أيلول/سبتمبر 2008 - يخلص ***تقرير التجارة والتنمية لعام 2008*** [(1)] *الصادر عن الأونكتاد إلى أن العديد من البلدان النامية قد أحرزت تقدُّماً اقتصادياً كبيراً في السنوات الأخيرة، غير أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي حدّدتها الأمم المتحدة -- والتي تشمل خفض مستوى الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام 2015 -- سوف يتطلب زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الفقيرة بما لا يقل عن 50 مليار دولار أمريكي في السنة.*

---

* **معلومات الاتصال**: Press Office: +41 22 917 5828, unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press.

يمكن الحصول على ***تقرير التجارة والتنمية لعام 2008*** (TDR 2008) (رقم المبيع E.08.II.D21, ISBN 978-92-1-112752-2) من مكاتب بيع منشورات الأمم المتحدة على العنوانين المبينين أدناه أو من وكلاء بيع منشورات الأمم المتحدة في بلدان كثيرة. والسعر هو 55 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، وحُدد سعر خاص قدره 27.50 دولاراً في البلدان النامية وجنوب شرق أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة، و13.75 دولاراً في أقل البلدان نمواً. ويرجى إرسال الطلبات أو الاستفسارات فيما يتعلق بأوروبا وأفريقيا وغرب آسيا إلى United Nations Publication/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland, fax: +41 22 917 0027, e-mail: unpublic@un.org؛ وفيما يتعلق بالأمريكتين وشرق آسيا إلى United Nations Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, NY 10017, USA, tel: +1 212 963 8302 or +1 800 253 9646, fax: +1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org. Internet: http://www.un.org/publications.

وقد جاء في تقرير التجارة والتنمية أيضاً أن تدابير تخفيف أعباء الديون يجب أن تكون بحق تدابير تُتَّخذ بالإضافة إلى الأشكال الأخرى لتقديم المعونة.

ويصدر تقرير التجارة والتنمية لعام 2008 الذي يُنشَر اليوم تحت عنوان فرعي هو "أسعار السلع الأساسية وتدفقات رأس المال وتمويل الاستثمار". وهو يلاحظ أن البلدان النامية كمجموعة قد حققت في كل سنة من سنوات الألفية الجديدة فائضاً في الحسابات الجارية -- وذلك بفضل أداء عدد من المصدِّرين السريعي النمو للمنتجات المصنَّعة وعدة مصدِّرين للنفط والمعادن. وهذا يعني أن البلدان النامية كمجموعة قد أصبحت مصدِّرة صافية لرؤوس الأموال إلى الشمال.

ويرحب التقرير بأداء عدد كبير من البلدان النامية في خفض نسب ديونها الخارجية. ويذهب تقرير التجارة والتنمية إلى أن هذا الإنجاز يُعزى جزئياً إلى تحسُّن السياسات الاقتصادية الكلية، فضلاً عن تحسُّن إدارة الديون وتخفيف أعبائها، ولكنه ناتج بصورة رئيسية عن توفُّر بيئة خارجية مواتية تتسم بارتفاع أسعار السلع الأساسية وانخفاض أسعار الفائدة. ويلاحظ التقرير أن "هذا الوضع قد لا يدوم إلى الأبد". ويوصي التقرير الحكومات بأن تبني على ما سُجِّل مؤخراً من تحسُّن في إدارة الديون وفي المؤشرات الاقتصادية وأن تُعجِّل بعمليات الاستثمار والنمو والتغيير الهيكلي مع الحفاظ على أوضاع يمكن فيها تحمُّل أعباء الديون. وتُعتبَر احتمالات توفُّر القدرة على تحمُّل أعباء الديون الاحتمالات الأقوى عندما لا يُستخدم تمويل الديون إلا لتنفيذ المشاريع التي تكون عوائدها أعلى من تكاليف أسعار الفائدة على القروض. كما أن القروض المقوَّمة بالعملات الأجنبية ينبغي أن تقتصر، من حيث المبدأ، على تلك المشاريع التي يمكن أن تؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى توفير العملة الأجنبية اللازمة لخدمة الديون. ولذلك فإن الأونكتاد يقترح أن تكون استراتيجيات الديون الخارجية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجهود المتجددة الرامية إلى تدعيم النظم المالية المحلية. كما ينبغي أن تكون هذه الاستراتيجيات مرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية وسياسات أسعار الصرف التي تهدف إلى منع المغالاة في تقدير قيمة العملة والعجز في الحساب الجاري.

ويلاحظ التقرير أن العديد من البلدان النامية الفقيرة لا تزال، رغم ما أحرزته مؤخراً من تقدم، تعتمد على التدفقات الرأسمالية الأجنبية الوافِدة إليها، ليس من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، وإنما أيضاً لزيادة الاستثمار المحلي بغية تحقيق نمو أسرع، ودعم النفقات الاجتماعية، وإجراء التغيير الهيكلي، إلى ما بعد عام 2015. وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية بالغة الأهمية، وبخاصة بالنسبة للاقتصادات الفقيرة التي تعتمد على السلع الأساسية والتي عادة ما تُعوِّل على القروض والمنح الرسمية المقدمة من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف.

وفي أعقاب توافق آراء مونتيري لعام 2002، وضع معظم الجهات المانحة الثنائية التي تقدم المساعدة الإنمائية الرسمية أهدافاً طموحة لزيادة مساعدتها كمساهمة منها في الشراكة العالمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، وكما لاحظ الأمين العام للأونكتاد، سوباتشاي بانتشباكدي، في الاستعراض العام لتقرير التجارة والتنمية، فإنه "رغم الزيادة الهامة في المدفوعات، تخلّفت أكثرية الجهات المانحة عن الوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك فجوة واسعة بين تدفقات تلك المساعدة الفعلية والمساعدة التي تُعتبر ضرورية لتنفيذ التدابير الكفيلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".

كما يتناول التقرير مسألة فعالية المعونة التي حظيت باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة. ويُنظَر إلى فعالية المعونة في الغالب من منظور الإجراءات الخاصة بتقديم المعونة ونوعية المؤسسات والسياسات في البلدان المتلقية لها. ويقف تقرير التجارة والتنمية موقفاً انتقادياً من كوْن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية قد أصبح، في العديد من الحالات، مشروطاً بالوفاء بعدد كبير من المعايير الخاصة بالإدارة الجيدة، رغم اختلاف الآراء اختلافاً واسعاً حول تحديد ماهية المؤسسات والسياسات الجيدة -- ورغم عدم وجود سوى القليل من الأدلة العملية على أن حُسن الإدارة يشكل سبباً من الأسباب المؤثرة في فعالية المعونة.

ويذهب التقرير إلى أنه ينبغي قياس مدى فعالية المعونة بالاستناد إلى أهداف محددة تحديداً واضحاً. ويلاحظ تقرير التجارة والتنمية أنه مع صدور إعلان الألفية، أصبحت أهداف التنمية البشرية تحتل مكان الصدارة على حساب غيرها من الأهداف الموجّهة نحو تحقيق النمو الاقتصادي الطويل الأجل. ويذهب خبراء الأونكتاد في التقرير إلى أن "النمو والتغيير الهيكلي قد فقدا مكانتهما البارزة كهدفين صريحين من أهداف السياسة الإنمائية في ظل بيئة فكرية وسياسية يبدو أنها تستند إلى افتراض ضمني مفاده أن النمو والتغيير الهيكلي هما أمران تحققهما قوى السوق تلقائياً في ظل اقتصاد محرَّر ومعولَم". ونتيجة لذلك، فإن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تُنفَق على الصحة والتعليم وغير ذلك من الأغراض الاجتماعية قد سجلت زيادة كبيرة على حساب نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لتحسين الهياكل الأساسية الاقتصادية وتدعيم القطاعات الإنتاجية. ويرى الأونكتاد أن مِنَح المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للصحة والتعليم وغيرها من الأغراض الاجتماعية ضرورية ومبرَّرة ولكنه يشير إلى أن الحد من الفقر على نحو مستديم يتوقف حتى بدرجة أكبر على تحقيق نمو أسرع في الدخل وخلق فرص العمل. ويذهب التقرير إلى أنه "ما لم تؤدِّ المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المساعدة في تعزيز النمو، فمن غير المحتمل أن تكون فعالة في الحد من الفقر على المدى الطويل إلى ما بعد سنة 2015 المستهدفة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية".

ويعتقد خبراء الاقتصاد في الأونكتاد أن فعالية المعونة يمكن أن تُحسَّن أيضاً عن طريق استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية إلى جانب تمويل الاستثمار المحلي، بوسائل منها مثلاً إنشاء أو تدعيم المؤسسات التي توجِّه المساعدة الإنمائية الرسمية نحو مشاريع استثمارية عامة وخاصة تُموَّل بالاشتراك مع المؤسسات المالية المحلية. ومن شأن هذا أن يُيسِّر وصول المستثمرين المحليين المحتملين إلى التمويل الطويل الأجل وأن يحدّ من تعرُّض المصارف المحلية للمخاطر الائتمانية. ومن شأن هذا النهج أيضاً أن يساعد في تدعيم نظام الوساطة المالية المحلية. وعلاوة على ذلك، يعتقد الأونكتاد أنه يمكن تحسين الفعالية الإجمالية للمعونة عن طريق توجيه الزيادات الإضافية في هبات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أشد البلدان فقراً التي تواجه أشد الصعوبات في استهلال عمليات استثمار ونمو تدعم ذاتها بذاتها.

ويخلص التقرير إلى أنه ينبغي زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ليس بمقدار يتراوح بين 50 و60 مليار دولار فوق مستواها الحالي من أجل تلبية الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 فحسب، وإنما بمقدار أكبر بكثير من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية والاستثمارات الإنتاجية الضرورية لضمان الاستمرار في الحد من الفقر إلى ما بعد ذلك التاريخ. كما أن هناك تحديات جديدة أمام الشراكة الإنمائية العالمية تنشأ أيضاً مع الحاجة إلى التكيف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره على البلدان الفقيرة.

*** ** ***